بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

- السيدات و السادة ممثلي المجلس الأعلى للسلطة القضائية و رئاسة النيابة العامة ؛
- السيدة رئيسة مكتب مجلس أوروبا بالمملكة المغربية ؛
- السادة السفراء ؛
- السيدة رئيسة لجنة اتفاقية لانزروت ؛
- السيدة نائبة رئيسة المرصد الوطني لحقوق الطفل ؛
- السيدة الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان ؛
- السيدات و السادة ممثلي وزارة العدل و الإدارة العامة للأمن الوطني و الدرك الملكي ؛
- السيدات و السادة ممثلي الاتحاد الأوروبي ؛
- زملائي زميلاتي القضاة و الملحقين القضائيين ؛
- السادة ممثلي الإدارات و المؤسسات و الهيئات الوطنية ؛

السيدات والسادة الممثلون الدبلوماسيون وممثلو المنظمات الدولية بالمغرب؛

حضرات السيدات و السادة كل باسمه و صفته و الاحترام و التقدير الواجبين له

اسمحوا لي أن أعبر لكم في مستهل هذه الكلمة عن اعتزازي بتنظيم مؤسسة المعالي للقضاء بتعاون مع مجلس أوروبا لهذا اللقاء العلمي الهام ، و لا أخفي عليكم ما يبعث فينا لقاء كل هؤلاء الفاعلين و المتدخلين و الممارسين من مختلف المؤسسات و الهيئات من مشاعر صادقة من الغبطة والحبور، لإحساسنا بعمق روح التعاون بين السلطات والمؤسسات في خدمة قضايا الطفولة.

فباسم إدارة المعهد أقول لجميع المتدخلين في أشغال هذه الندوة و المشاركين فيها حللتم أهلا و نزلتم سهلا ، نرحب بكم أجمل ترحيب ، و لكم منا كل الاحترام و التقدير ، بأرقى العبارات التي تليق بكم ؛

كما أرحب بالسيدة ماريا خوسي كاستيلو برانكو رئيسة لجنة اتفاقية لانزروت التي تكبدت عناء السفر لتشاركنا تجربتها و خبرتها في المجال ؛

و لا يخامرني شك في أننا سنستفيد من مداخلاتها في بحثنا الجماعي عن الممارسات الفضلى التي تؤطر جهود حماية الأطفال من الاستغلال و الاعتداء الجنسي عبر الإنترنت ، بما يجعل مساهمتها قيمة مضافة حقيقية ستيسر لا محالة تحقيق هذه الندوة لأهدافها ؛

و الشكر واجب أيضا لمجلس أوروبا في شخص السيدة كارمن مورتي كوميز و مسؤولي مشروع سبير سيد + و ما جيست و كذا الاتحاد الأوروبي على التعاون والوثيق مع مؤسسة المعهد العالي للقضاء و الذي أثمر تنظيم هذا اللقاء العلمي الهام؛

و اسمحوا لي في هذه الإطار أن أنقل لحضراتكم اعتذار السيد المدير العام للمعهد عن الحضور بيننا في هذه الجلسة الافتتاحية بالنظر لبعض الالتزامات المهنية القاهرة ، شاكر لكم تشريف هذا اللقاء بحضور كم .

حضرات السيدات و السادة

لا يخفى على كريم علمكم أن هذه الندوة العلمية اختير لها موضوع لا خلاف حول أهميته و راهنيه و جدوى تدراسه و تعميق النقاش الهادئ بشأن زواياه و أبعاده المتعددة ، ندوة تحمل الكثير من الدلالات وتعكس مدى التفاعل الإيجابي لمؤسسة المعهد العالي للقضاء مع كل الأوراش الإصلاحية التي يقوها مولانا المنصور بالله جلالة الملك محمد السادس نصرع الله رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية و في مقدمتها ورش تأكد للجميع أنه يحظى بعناية خاصة من لدن جلالته فأصبح محل إجماع وطني في بلادنا و يتعلق الأمر بحماية الطفولة و النهوض بأوضاعها و تعزيز

تمتعها بحقوقها المرعية كاملة غير منقوصة و التي التزمت بلادنا بحمايتها والنهوض بها، والإسهام في تطويرها ؛ مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق، وعدم قابليتها للتجزيء ؛

التزام تترجمه بالملموس مقتضيات دستورية و قانونية و قضائية و مؤسساتية ، ناهيك عن استراتيجيات و خطط عمل و مبادرات توضح مدى وفاء بلادنا لاختيار لا رجعة فيه في ضمان منظومة متكاملة حديثة يتمتع فيها جميع الأطفال بحقوقهم و حرياتهم و كرامتهم .

و مما ينبغي تأكيده في هذا السياق أن المعهد العالي للقضاء و تفعيلا للاختصاصات المسندة له قانونا ، انخرط بجدية و مسؤولية في هذا التوجه الوطني الراسخ الذي يقوده جلالة الملك من خلال تطوير برامج التكوين القضائي ذات الصلة و تنظيم اللقاءات العلمية و تشجيع الأبحاث و الدراسات و النشر في الميدان ذات الصلة بحقوق الطفل، وفق رؤية تتوخى تعزيز المعارف و المهارات و القيم المرتبطة بحقوق الطفل ، كما أقرتها المواثيق الدولية و دستور المملكة ، كيف لا و مهمة القاضي الذي يتولى المعهد تكوينه يتولى وفقا للدستور حماية الحقوق و الحريات و في مقدمتها حقوق الطفل.

حضرات السيدات و السادة

إذا كان الفضاء الرقمي و ما يتيحه من إمكانيات في تيسير الولوج إلى المعلومة و التواصل و التكوين و غيرها من الفرص حقيقية ثابتة لا يمكن دحضها بل إن الفضاء المذكور أضحى قاطرة حقيقية لتعزيز مجموعة من الحقوق التي أقرتها المواثيق الدولية، بيد أن الموضوعية تقتضي التأكيد أنه بقدر ما وفر الفضاء الرقمي من إمكانيات و فرص داعمة للتطور و ميسرة للولوج إلى بعض الحقوق فإنه يكون في حالات أخرى ، و للأسف الشديد ، آلية تستغل للمساس بالحقوق و ارتكاب الجرائم و التي يقع ضحيتها فلذات أكبدانا من الأطفال الذين يقعون فريسة لأشخاص تسول لهم نفوسهم الخبيثة و بواعثهم الإجرامية اللعينة في إتيان أفعال مقيتة تمس الطفل مستغلة عدم اكتمال نموه نضجه الفكري و النفسي ، فيقع ضحية لأفعال تشكل مسا خطيرا بسلامته الجسدية و النفسية و المعنوية و تفضي إلى نتائج وخيمه على حاضره و مستقبله .

الحضور الكريم؛

إن الجرائم السبيرانية التي ترتكب في حق الأطفال هي جرائم عبر وطنية بطبيعتها ، تتجاوز الحدود الجغرافية للدول . و لهذه الغاية، جاءت اتفاقية بودابست لتشكل حلا لمجموعة من الإشكاليات التي يطرحها هذا النوع من الإجرام وقد أفضت اتفاقية بودابست التي تم اعتمادها من طرف لجنة الوزراء بمجلس أوروبا بتاريخ 8 نونبر 2001 على توحيد السياسة الجنائية للدول

الأعضاء في مجال التصدي للجرمية المعلوماتية ، كما سهلت التنسيق بين مختلف السلطات الوطنية في هذا المجال ، إضافة إلى إرساء قواعد إجرائية للتعاون الدولي تتميز بالسرعة والفعالية والدقة والمرونة.

ووعيا من المملكة المغربية براهنية الإشكالية، وتنامي خطر الجريمة الإلكترونية وما يمكن أن ينتج عنها من أضرار اجتماعية واقتصادية ونفسية؛ أعربت المملكة المغربية عن رغبتها في الانضمام لاتفاقية بودابست، وهو ما تحقق بتاريخ 01 أكتوبر 2018 ، حيث أصبحت المملكة المغربية رسميا بلدا عضوا في الاتفاقية المذكورة.

و سيرا على نفس النهج، انخرطت المملكة المغربية في البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية بودابست بشأن تجريم الأفعال ذات الطبيعة العنصرية وكراهية الأجانب، التي ترتكب باستعمال الأنظمة الإلكترونية، والذي صادقت عليه المملكة بتاريخ 29 يونيو 2018 ودخل حيز التطبيق بتاريخ فاتح أكتوبر من نفس السنة، كما صادقت بتاريخ 12 ماي 2022بستراسبورغ على البروتوكول الإضافي الثاني، لتكون بذلك المملكة أول بلد عربي وإفريقي يعزز ترسانته القانونية بالتوقيع على هذا البروتوكول.

و في ذات السياق بادرت المملكة المغربية سنة 2013 إلى التوقيع على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال و الاعتداء الجنسي ، علما أن بلادنا حصرت على إرساء هذه الدينامية الحقوقية الراسخة منذ سنوات طوال ، إذ كانت سابقة إلى المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل و بروتوكالاتها و ما ذكرت من جهود يبقى غيض من فيض مما تبذله المملكة رعيا لحقوق الطفل و دعما لمصالحه الفضلى .

في الختام أتمنى أن تكلل أشغال هذه الندوة بالنجاح ، شاكرا لمسؤولي مجلس أوروبا و الاتحاد الأوروبي مجهوداتهما القيمة و تعاونهما المثمر مع إدارة المعهد العالي للقضاء سواء في إطار مشروع سيبير سيد أو ما جيست و غيرهما من المشاريع .

وفقنا الله جميعا لما فيه خير عدالتنا ووطننا و أطفالنا ، وجعلنا جمعيا عند حسن ظن القاض الأول جلالة الملك محمد السادس نصره رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.